اما بالاستعارة المصرحة التبعية ان شبهت الاستعانة بغير
الالة الحقيقية بالاستعانة بالالة الحقيقية فسرى التشبيه
الى جزئياتهما فاستعيرت البا الموضوعة للاستعانة الجزئية
بالالة الحقيقية للاستعانة الجزئية بغير الالة الحقيقية او
المكنية ان شبه اسم الله تعالى بالالة الحقيقية وجعلت البا
تخييلا او بالمجاز المرسل بمرتبة ان لوحظ ان البا الموضوعة نقلت
لاستعانة مقيدة بكونها بالة حقيقية الى الاستعانة مطلقة عن
ذلك القيد وان استعملها في استعانة مقيدة بكونها بغير الة
حقيقية من حيث انها فرد من افراد المطلقة فتكون العلاقة
التقييد بناء على المرجح من اعتبار العلاقة من جهة المنقول عنه
لانه المعنى الحقيقي وهو اولى بالاعتبار والاطلاق بناء على القول
الثاني من اعتبارها من جهة المنقول اليه لانه المراد من اللفظ
والتقييد والاطلاق بناء على القول الثالث من اعتبارها من جهتيهما
مراعاة لحق كل منهما او بمرتبتين ان لوحظ ان البا نقلت
الى الاستعانة المطلقة ثم منها الى استعانة مقيدة وان استعملها
في هذه المقيدة من حيث خصوصها فتكون العلاقة التقييد
ثم الاطلاق بناء على المرجح والاطلاق ثم التقييد بناء على الثاني و
والتقييد والاطلاق ثم الاطلاق والتقييد بناء على الثالث و
اقول ولا بد من التجوز على الثاني بفرض ان نفيت المصاحبة
الحقيقية بالمبصرات او عممت وكان الامر المبدو مما لا يمكن و
حصول شي منه مع النطق باسم الله كالذبح او مما لا يمكن و
حصول شي منه معه وقلنا ان المصاحبة الحقيقية في كل
شي بحسبه وانها في الالفاظ النطق بلفظ عقب اخر من غير

تراخ

١٠

تراخ فالتجوز وفهم من هذا الكلام انه لا يشترط في المصاحبة
الحقيقية ابتدا المتصاحبين معا وانتهاؤهما معا وقيل البا
للتعدية وايده بعضهم بان الابتدا في مقابلة الانتها والانتها
اذا عدي بالى كان معناه غير معناه قبل تعديته بها فانك
اذا قلت انتهى الامر فمعناه فرغ واذا قلت انتهى الى كذا فمعناه
وصل اليه وكذلك الابتدا فمعنى ابتدا الكذا شرع فيه فاذا قلت و
ابتدات بكذا كان معناه قدمه وجعله بداية اقول المراد لما يؤخذ
من هذا التأييد التعدية العامة التي يشترك فيها جميع حروف
الجر وهي ايصال معاني الافعال الى المجرور لا التعدية الخاصة
التي تشترك فيها الهمزة والتضعيف والبا وهي جعل الفاعل
مفعولا وشي اخر فاعلا كما في اخرجته وخرجت به وذهب الله بنورهم
ثم اقول المقصود كما يؤخذ من مقابلة هذا القول بالقولين
السابقين مجرد التعدية اي من غير اعتبار استعانة او مصاحبة
فلا اعتراض بان كون البا للاستعانة او المصاحبة من افراد
كونها للتعدية العامة فالحسن مقابلته بهما ثم اقول هذا
القول انما يأتي اذا قدر المتعلق من مادة نحو الابتدا لا من مادة
نحو التأليف فافهم وقيل للقسم ولا يخفى بعده واحتياجه الى
تقدير مقسم عليه من غير دليل قوي في المقام بل لا يصح في
بعض المواضع وقيل زايدة وعليه فاسم مرفوع بالابتدا
قبل تقديرا لان الاعراب المحلي للمبنيات وقيل محلا لان
التقدير على الحرف فيلزم اجتماع اعرابين ومنع هذا القايل
اختصاص المحلي بالمبنيات مستدلا بما ذكروه في معمول المصدر
المضاف اليه المصدر من كونه في محل رفع ان كان فاعلا او محل

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1